



# Jordan

PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيان

السفير محمد العلاف  
مندوب الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة

أمام  
الجمعية العامة للأمم المتحدة

حول  
تنفيذ المسؤولية عن الحماية

نيويورك  
2009/7/24

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

## تنفيذ المسؤولية عن الحماية

السيد الرئيس

يضم الأردن صوته للبيان الذي ألقاه مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة دول عدم الإنحياز. وأسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة على عقده للحوار المواضيعي غير الرسمي حول تنفيذ المسؤولية عن الحماية.

بدايةً يرحب الأردن بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "تنفيذ المسؤولية عن الحماية" وينظر إليه على أنه خطوة هامة لتأسيس قناعات مشتركة تساهم في فتح حوار رسمي فعال في الجمعية العامة حول هذا الموضوع.

إنطلاقاً من قناعتنا بأن التاريخ في جانبه المظلم، يجب أن لا يكرر نفسه وأن المجازر الانسانية التي عاشتها البشرية يجب أن لا تتكرر، فإن الأردن كعضو في المحكمة الجنائية الدولية يؤمن تماماً بأهمية هذا المفهوم وبالأولوية التي يعطيها المجتمع الدولي لتنفيذه. وإن وفد بلادي على استعداد للانخراط الكامل مع جميع الاطراف وعلى كافة المستويات للتوصل إلى خطة عمل تحظى بتوافق الجميع وتسمح لنا بوضع هذا المفهوم موضع التنفيذ.

السيد الرئيس

إن الأردن يرى بأن الفقرتين 138 و 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 تشكلان أساساً سياسياً وأخلاقياً صلباً لبناء منظومة حماية متفق عليها دولياً من خلال الأمم المتحدة، ويعبران عن إجماع دولي لبناء هذه المنظومة للمسؤولية عن الحماية.

ويؤكد الأردن على موقع القانون الدولي في منع الصراعات ومعالجة الآثار المترتبة عليها، واستناداً إلى هذا المبدأ فإن الأردن عضو مؤسس في المحكمة الجنائية الدولية، وكما حرص كذلك على الانضمام إلى كافة الاتفاقيات الدولية التي تعالج العنف والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

السيد الرئيس

ينظر الأردن بجدية كاملة إلى استراتيجية الأمين العام بركانزها الثلاث وظروفها الأربعة كما وردت في الوثيقة. وكمبدأ عام في المسؤولية عن الحماية فإن حكومة بلادي تؤكد على أهمية الحوار لمنع الصراعات وتعزيز التدابير الوقائية التي تحد من وقوع هذه الجرائم واستخدام الأدوات السلمية والتركيز على عمليات حفظ السلام واثم تدابير الاستجابة غير القسرية.

## السيد الرئيس

ويعتقد وفد بلادي بأن تبني استراتيجية الأمين العام وتنفيذها يتطلب حواراً مفتوحاً وشفافاً بين الجميع وأن هذا الحوار يجب أن يستجيب لاهتمامات العضوية الواسعة للأمم المتحدة. ونعتقد أن مناقشات الجمعية العامة للمرحلة القادمة حول تنفيذ هذا المفهوم يجب أن تركز على الجوانب التالية:

- **القضية الأساسية:** الأخذ بالاعتبار شواغل concerns مخاوف الدول حول احتمالات اساءة استخدام المفهوم خارج اطاره المحدد في الفقرتين 138 و 139 من الوثيقة الختامية لقمة 2005 وإزالة الانطباع بأن المفهوم يرتبط تلقائياً بالتدخل الاجنبي وباستخدام القوة العسكرية والتأكيد بأن نطاق التنفيذ يقتصر على الحالات الأربع التي اقرتها الاستراتيجية. إن أي محاولة لتوسيع نطاق هذه الاستراتيجية سوف تهدد بتقويض المفهوم وتلقي بظلال من الشك على فرص نجاحه.

- **القضية الثانية:** إن نجاح تطبيق هذا المفهوم يرتبط إلى حد كبير بمصادقية هذه الاستراتيجية وقدرتها على الصمود وتجنب حالتها الانتقائية وازدواجية المعايير. أن الاعتبارات السياسية والمصالح المتداخلة والمتناقضة المؤثره في عملية صناعة القرار سوف تشكل تهديداً حقيقياً لجدية المجتمع الدولي في تنفيذ المسؤولية عن الحماية. إن المفهوم الذي لا يطبق بمعايير واحدة لا يكتسب المصادقية المطلوبة لنجاحه ولا يكتسب احترام الشعوب.

- **القضية الثالثة:** الأردن يدعم ما ورد في استراتيجية الأمين العام فيما يتعلق بتأسيس نظام انذار مبكر ولكننا نعتقد أن المجازر وجرائم الحرب التي ارتكبت لم تحدث بسبب غياب الاشارات والمعلومات التي يقدمها نظام الانذار المبكر ولكن بسبب اصرار اطراف الصراع على ارتكاب المجازر وغياب الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في منعها وإيقافها. ولهذا فإن تأسيس وتطوير الإرادة السياسية للمجتمع الدولي بمعزل عن المصالح السياسية المتناقضة تقع في قلب الاستراتيجية وتشكل احد اهم المقومات لنجاحها.

- **القضية الرابعة:** الأردن وبحكم عضويته في مجموعة الدول الخمس الصغيره 5-S، وعضويته في المحكمة الجنائية الدولية فإنه ينادي دائماً بضرورة الامتناع عن استخدام الفيتو في الحالات الأربع التي اشارت إليها استراتيجية المسؤولية عن الحماية. وحتى تكتسب استراتيجية الأمين العام زخماً حقيقياً ويكتب لها فرص معقوله للنجاح فإن وفد بلادي يضم صوته إلى النداء الذي اطلقه الأمين العام حول هذا الموضوع. بضرورة امتناع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن عن استخدام الفيتو في الحالات الأربع التي حددتها الاستراتيجية.

## السيد الرئيس

ويؤكد الأردن على ضرورة استمرار الجمعية العامة في مواصلة النظر بهذه المسألة وفتح باب الحوار بصددتها، وتسليط مزيداً من الضوء على دور كل من مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنفيذ المهام المطلوبة لتجسيد مفهوم المسؤولية عن الحماية.

إن وفد بلادي يعتقد أن المسؤولية الوطنية للدول هي المعيار الحقيقي الذي يجب أن تستند إليه هذه الاستراتيجية وأن وسيلتنا لتعظيم هذه المسؤولية تقع في الركيزة الثانية المتمثلة في (المساعدة الدولية وبناء قدرات الدول). ولهذا فإن قيام المجتمع الدولي بمضاعفة استثماره في (الوقت والموارد) في الركيزة الثانية سيقود حتماً إلى تعزيز فرص النجاح لاستراتيجية الأمين العام.

شكراً سيدي الرئيس